تحرك عاجل

سبعة معتقلين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب في المغرب

يحتاج سبعة مغاربة قبض عليهم في 28 يونيو/حزيران في مدينة فاس المغربية إلى العناية الطبية العاجلة. وورد أن السبعة جميعاً قد تعرضوا للتعذيب، بينما زُعم أنه ما لا يقل عن خمسة منهم قد تعرضوا للاغتصاب. ولم يتلقوا أية عناية طبية لما لحق بهم من إصابات. ويعاني اثنان منهم من مشاكل صحية مزمنة يحتاجان بسببها إلى الدواء والعلاج المنتظمين، ولكن دون أن يحصلوا عليهما. ويمكن أن يواجه السبعة جميعاً تهماً استناداً إلى أقوال أجبروا، كما قالوا، على التوقيع عليها تحت التعذيب.

إذ يحتجز **محمد السليماني، وعبد الله بلة، وبو علي امنور، وهشام الهواري، وعز الدين سليماني، وهشام صبّاح، وطارق مهلة** في الوقت الراهن في سجن عين قادوس في فاس. وجميعهم أعضاء في جماعة العدل والإحسان، وهي جماعة إسلامية مصرح بها قانونياً، ويُزعم أنهم اختطفوا وعذِّبوا عضواً سابقاً في الجماعة، وأحيلوا إلى قاض للتحقيق في 1 يوليو/تموز بتهم "الانتماء لجمعية غير مصرح بها" و"تكوين عصابة إجرامية" و"اختطاف واحتجاز شخص" و"التعذيب".

وقبض على المعتقلين السبعة في 28 يونيو/حزيران في فاس على يد رجال الفرقة الوطنية للشرطة القضائية. واقتيدوا إلى مركز اعتقال تابع للفرقة الوطنية للشرطة القضائية في الدار البيضاء واحتجزوا في زنازين منفصلة مدة 72 ساعة يقولون إنه أبقي عليهم أثناءها عراة ومكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين، وحرموا كذلك من الطعام ولم يحصلوا إلا على نزر يسير من الماء. ويزعم السبعة جميعاً أنهم تعرضوا للتعذيب، بما في ذلك عن طريق الاغتصاب باستخدام أقلام حبر وأشياء أخرى أدخلت بالقوة في الشرج بالنسبة لخمسة منهم على الأقل. ويزعمون أنهم أجبروا على توقيع إفادات لم يسمح لهم بقراءتها تحت التهديد بإلقائهم من نافذة المبنى إذا رفضوا التوقيع. وشاهدت أسر المعتقلين أثناء زيارتهم للمرة الأولى منذ اعتقالهم في 5 يوليو/تموز على أجسامهم آثاراً للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة. وطبقاً لما قاله أقرباؤهم، فإن المعتقلين يعانون من صعوبات في الرؤية والسمع، وظهرت على أجسامهم كدمات وعلامات أخرى منظورة تسببت عن التعذيب. ولم يحصل المعتقلون على فحص طبي للمرة الأولى من قبل طبيب قبل 12 يوليو/تموز؛ ولم تقدم لهم، على ما يبدو، العناية الطبية اللازمة بجروحهم. وجاء الفحص الطبي الذي أجري لهم ولم يكشف عن نتائجه بعد من طرف السلطات المغربية بناء على أمر من قاضي التحقيق في قضيتهم عندما مثلوا أمامه في 1 يوليو/تموز عقب شكواهم من أنهم قد تعرضوا للتعذيب. وفضلاً عن ذلك، يعاني محمد السليماني من مرض خطير في القلب، بينما يعاني عبد الله بله من الإصابة بداء السكري. ويحتاج كلا الرجلين إلى علاجات يومية وإلى السماح لها بإجراء فحوصات طبية منتظمة.ولم يتلقيا أياً من هذين منذ القبض عليهما.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الفرنسية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة مدير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى ضمان تلقي المعتقلين السبعة جميع الأدوية والفحوصات الطبية المنتظمة اللازمة لهم؛

- لحث وزير العدل على ضمان إجراء تحقيق واف ومستقل وغير منحاز في مزاعم تعذيبهم، وتقديم أي موظف رسمي تتبين مسؤوليته عن هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة؛

- لحث وزير العدل على ضمان عدم الأخذ بأية أقوال انتزعت منهم تحت التعذيب أو الإكراه كأدلة في أي إجراءات قانونية ضد الرجال السبعة، وكفالة تقديمهم إلى محاكمة عادلة.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 01 سبتمبر/أيلول 2010 إلى:

معالي وزير العدل
محمد ناصري
ساحة المأمونية
الرباط، المغرب
فاكس: 772 730 537 /725 734 537 212+
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

مدير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
شارع ابن سينا
طريق وادي المخازن
مبنى 1 و 2
أكدال
ص. ب. 123 الرباط، المغرب
فاكس: 785 674 537 212+
طريقة المخاطبة: سيدي الكريم

وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين للمغرب المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

سبعة معتقلين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب بالمغرب

معلومات إضافية

قبض على الرجال السبعة عقب إصدار الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس أمراً إلى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالتحقيق في مزاعم وجهت ضدهم. بيد أن رجال الفرقة الوطنية للشرطة القضائية الذين قبضوا عليهم لم يبرزوا أي مذكرات قبض صادرة ضدهم، كما يقتضي القانون المغربي، وقاموا بتفتيش منازلهم حوالي الساعة الخامسة فجراً، في خرق واضح لقانون المسطرة الجنائية، الذي ينص على أن عمليات التفتيش من هذا القبيل ينبغي أن تجرى أثناء النهار. ويزعم المعتقلون وأسرهم بأن رجال الفرقة الوطنية للشرطة القضائية اعتدوا عليهم وقاموا بإهانتهم أثناء عمليات تفتيش البيوت وعندما قاموا بالقبض عليهم.

ويقول المعتقلون السبعة إنهم اعتقلوا بمعزل عن العالم الخارج ودون السماح لهم بالاتصال بالمحامين أو بأسرهم من وقت القبض عليهم في 28 يونيو/حزيران حتى 1 يوليو/تموز، وإن رجال الفرقة الوطنية قاموا بتعذيبهم خلال هذه الفترة مستخدمين في ذلك أسلوب *الشيفون* (حيث يجبر الضحايا على ابتلاع الماء القذر ومواد كيماوية أو بول من خلال إدخال خرقة قذرة في أفواههم، ما يتسبب بإحساس بالغرق)؛ وأسلوب *الطيارة* (حيث يوثق الضحية من يديه وساقيه إلى قضيب معدني ثم يعلق بالمقلوب)؛ وكذلك ضربهم بأسلوب الفلقة (أي الضرب بالعصي على باطن القدمين)؛ وصعقهم بالصدمات الكهربائية في أعضائهم التناسلية وأماكن أخرى حساسة من أجسادهم؛ وفي حالات خمس منهم، على الأقل، بالاغتصاب عن طريق إيلاج أقلام حبر أو أشياء أخرى في الشرج. ويقال إن من قاموا بتعذيبهم اتخذوا كل خطوة ممكنة لإخفاء العلامات على الأذى والإصابة لدى المعتقلين، بما في ذلك استخدام القماش والمراهم.

ولم تبلغ أسر الرجال السبعة ومحاموهم بمكان وجودهم في الأيام التي كانوا محتجزين أثناءها في مركز الاعتقال التابع للفرقة الوطنية للشرطة القضائية في الدار البيضاء.

وقد حثت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية على مباشرة تحقيق سريع ومستقل في جميع مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في هذه القضية، وعلى ضمان عدم الأخذ بأي أقوال انتزعت تحت التعذيب والإكراه من المعتقلين السبعة لاستخدامها كأدلة ضدهم في أية إجراءات قانونية في المستقبل.

إن على السلطات المغربية واجباً في أن تكفل معاملة المعتقلين وفقاً للقانون والمعايير الدوليين، وعلى النحو الذي كرسه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمغرب دولة طرف في كلتا المعاهدتين، وكذلك وفق ما نصت عليه مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن

يمنح المعتقلون فرصة كافية لتلقي الرعاية الطبية اللازمة ولممارسة حقهم في طلب إجراء فحص طبي لهم من قبل طبيب من اختيارهم.

وجدير بالذكر أن وزير الاتصال المغربي قد وصف في جديث له مع وكالة أنباء القدس في الآونة الأخيرة "... إن جماعة العدل والإحسان هيئة ليس لديها كيان قانوني"، بينما حصلت جماعة العدل و الإحسان، في واقع الحال، على التسجيل القانوني بناء على قرار أصدرته محكمة الاستئناف بقنيطرة في 1990 و قرارات أخرى. إن التصرفات التي استهدفت الرجال السبعة ربما تعكس عدم تسامح متصاعد من جانب الحكومة ضد الجماعة، التي ما انفكت المتحدثة باسمها، ندية ياسين، تنتظر المحاكمة منذ 2005 بتهم تتعلق بالتشهير بالحكم الملكي.

تحرك عاجل UA 164/10 رقم الوثيقة: MDE 29/015/2010
تاريخ الإصدار: 21 يوليو/تموز 2010